

الإطار العام للمحاسبة القطاعية

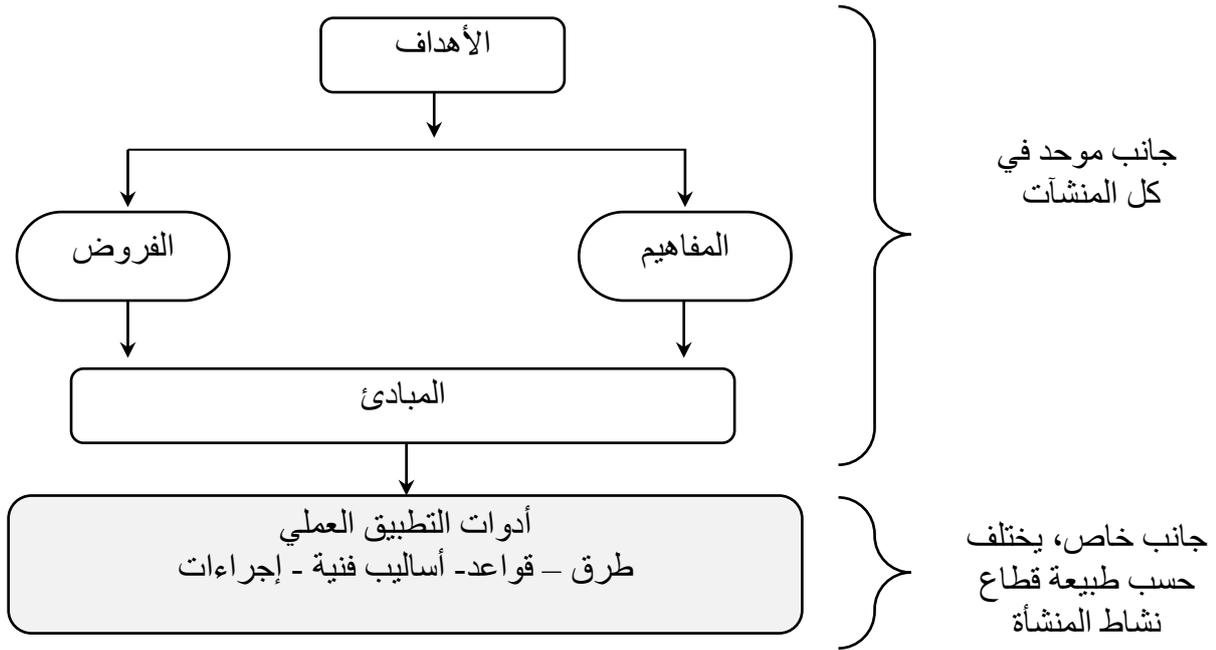
I. البناء النظري للمحاسبة القطاعية

تهدف المحاسبة إلى تقديم معلومات قابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ القرارات؛ فهل يتغير هيكل بناء النظرية المحاسبية إذا تعلق الأمر بالمحاسبة القطاعية؟

1. هيكل البناء النظري للمحاسبة القطاعية

إن الأهداف المحاسبية والمفاهيم والفروض والمبادئ التي تبنى عليها النظرية المحاسبية هي نفسها ولا تتغير عند تطبيقها على أي نوع من المنشآت، لكن ما يمكن أن يتغير هو المستوى الأدنى من البناء النظري وهو أدوات التطبيق العملي، كما يبينه الشكل 01؛ فلا يمكن تطبيق المبادئ المحاسبية وفق إجراءات موحدة في ظل اختلاف طبيعة الأشكال التنظيمية للمنشآت وخصوصية سير أعمالها.

شكل 01: البناء النظري للمحاسبة القطاعية



إن خصوصية الشكل التنظيمي لبعض المنشآت دعت إلى تبني إجراءات محاسبية متخصصة، وذلك في إطار نظم محاسبية متخصصة، أو ما يصطلح عليه اسم المحاسبة القطاعية؛ هذا النوع من المحاسبة يأخذ بخصوصية الشكل التنظيمي للمنشأة عند تصميم النظام المحاسبي، بحيث يحقق هدف المحاسبة فيه.

2. تصنيف المحاسبة القطاعية

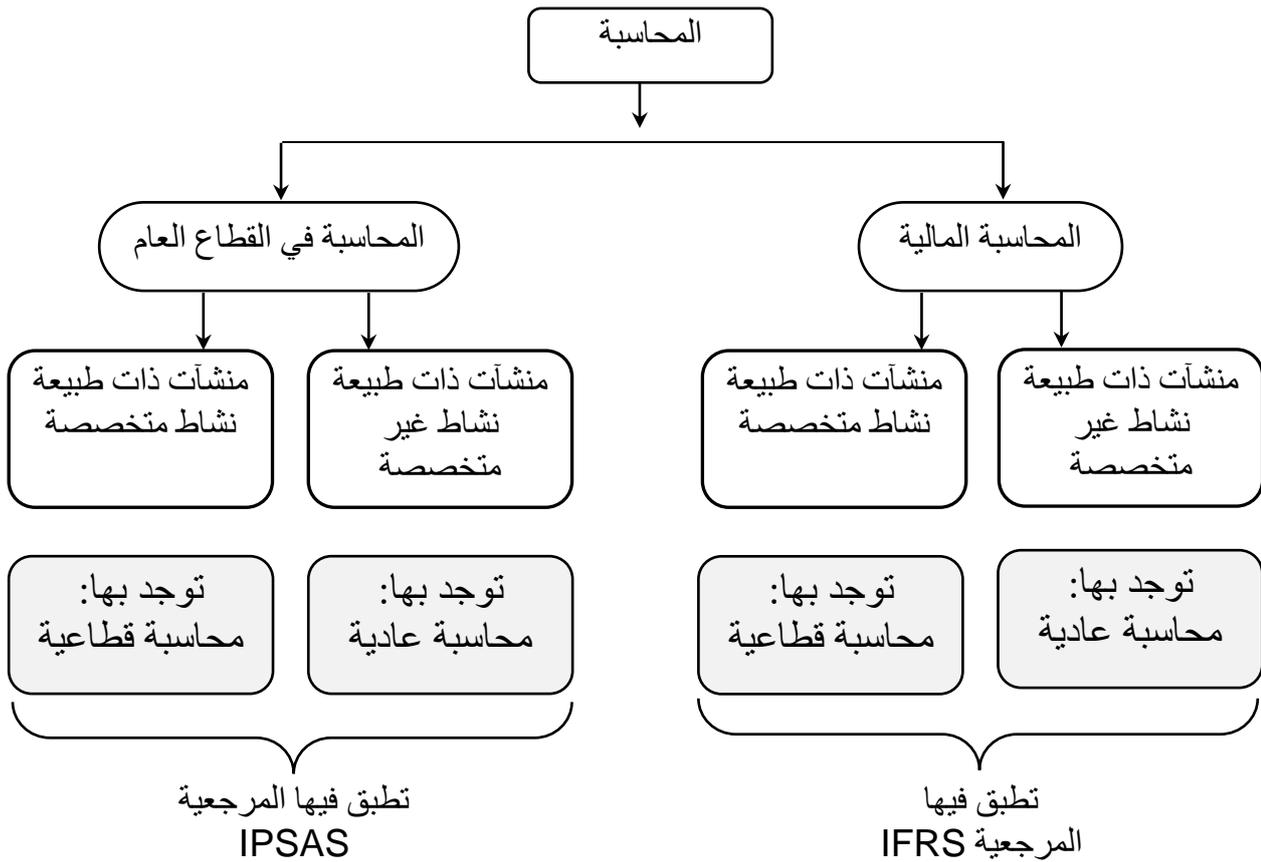
تطبق في وقتنا الحالي مرجعيتين دوليتين في المحاسبة مهما كان تصنيفها؛ فإما أن تطبق المرجعية IFRS في المحاسبة المالية، وإما تطبق المرجعية IPSAS في محاسبة القطاع العام؛ مع وجود مرجعيات محلية تتقارب أو

تتوافق أو تتكيف مع هتان المرجعيتان. إن التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو حول طبيعة المحاسبة القطاعية، هل تنتمي إلى المحاسبة المالية فقط؟ أم إلى محاسبة القطاع العام أيضاً؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تدفعنا إلى طرح تساؤل آخر حول إمكانية وجود نشاط متخصص للمنشآت الخاضعة لنظام المحاسبة في القطاع العام؛ بافتراض أننا على علم بوجود هذا التخصص في نشاط المنشآت الخاضعة للمحاسبة المالية.

تنشط منشآت القطاع العام في قطاعات مختلفة وذات طابع خاص أيضاً، فنجد مثلا المنشآت الزراعية والمستشفيات والجامعات والمؤسسات الإعلامية...؛ حيث تتشارك هذه المنشآت بشكل أساسي في كونها غير هادفة للربح وترجع ملكيتها غالبا للدولة؛ إذا، يمكن القول أن المحاسبة القطاعية موجودة أيضا في القطاع العام، وذلك لوجود نشاط ذو طبيعة متخصصة في منشآته، تتطلب تكييفاً لأدوات التطبيق العملي للمحاسبة في القطاع العام.

يمكننا القول أن المحاسبة القطاعية موجودة في المحاسبة المالية وأيضاً في محاسبة القطاع العام، وتخضع للمرجعية IFRS وكذلك المرجعية IPSAS. يقدم لنا الشكل 02 تلخيصاً لتصنيف المحاسبة القطاعية مبيناً كل النقاط التي تطرقنا إليها في هذه الجزئية.

الشكل 02: تصنيف المحاسبة القطاعية



II. مفهوم المحاسبة القطاعية

بعد الإحاطة بالبناء النظري للمحاسبة القطاعية، من حيث الهيكل والتصنيف، سيسهل علينا في هذا الجزء أن نعرّف المحاسبة القطاعية ونبيّن خصائصها.

1. تعريف المحاسبة القطاعية

تعرف المحاسبة القطاعية أو المحاسبة الخاصة على أنها: " المحاسبة المالية أو المحاسبة في القطاع العام، والتي تمسك في المنشآت ذات طبيعة نشاط تنفرد ببعض الخصوصيات التي تؤثر على خصائص نظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي على خصائص أدوات التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية ".

2. خصائص المحاسبة القطاعية

كخلاصة لكل ما سبق يمكننا القول أن المحاسبة القطاعية تتصف بالخصائص التالية:

- يمكن أن توجد محاسبة قطاعية في القطاع الخاص والقطاع العام؛
- تخضع المحاسبة القطاعية إلى المرجعية IFRS أو إلى المرجعية IPSAS؛ أو إلى أي مرجعية محلية مستوحاة من هتان المرجعيتان؛
- تطبق المحاسبة القطاعية في قطاعات النشاط التي تتميز بخصوصيات في نوعية أصولها وخصومها، ونواتجها وأعبائها؛
- يشمل تطبيق المحاسبة القطاعية غالبا على نظام محاسبي خاص ومدونة حسابات خاصة، يتبعهما مسك سجلات ودفاتر خاصة، وينتج عنها قوائم مالية خاصة أيضا.